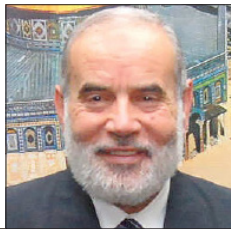


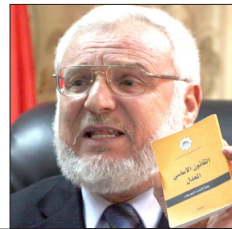
رئاسة «التشريعي» تحذر من الالتفاف على دور المجلس التشريعي وتؤكد تمسكها بالقانون الأساسي الفلسطيني



د. خريشة: ما يحدث عبث وفرض وصاية على «التشريعي» و«التشريعي» ضمانة الوفاق الوطني



د. بحر: تجاوز «التشريعي» ينتهك القانون الأساسي.. ولا سلطة ولا ديمقراطية بدون قانون



د. دويك: لن نعترف بأي حكومة دون مصادقة «التشريعي» .. ولا يجوز بلوغ الشرعية بطريقة غير شرعية

رفضت رئاسة المجلس التشريعي ما يشاع عن نية البعض تمرير الحكومة المنوي تشكيلها وفق اتفاق المصالحة دون عرضها للمصادقة ومنح الثقة أمام المجلس التشريعي، مؤكدة في حوارات منفصلة مع "البرلمان" أن ذلك يهدم الأصول القانونية والدستورية المعمول بها، والتي تكفل حماية النظام السياسي الفلسطيني، ويلغي القانون الأساسي الفلسطيني الذي يشكل الدستور المؤقت للسلطة الوطنية الفلسطينية.

لا شرعية بطريق غير شرعي

فقد أبدى د. عزيز دويك رئيس المجلس رفضه للالتفاف على دور وصلاحيات المجلس التشريعي عبر الآلية المقترحة، مؤكداً أن عرض الحكومة أمام الرئيس وتسويقها للعالم ومن ثم عرضها أمام التشريعي يخالف القانون الأساسي الفلسطيني الذي لا يتيح لرئيس الوزراء أو الوزير صلاحية ممارسة عمله دون الموافقة وإعطاء الثقة من المجلس التشريعي بصريح نص المادة (٧٩).

واستغرب دويك المبررات التي يطرحها البعض حيال تسويق الحكومة أمام العالم، مؤكداً أنه لا يجوز الوصول إلى الشرعية بطريقة غير شرعية، ولا يجوز الوصول إلى الديمقراطية بطريق

غير ديمقراطي، موضحاً أن ذلك يشكل قواعد أساسية مقررة في كل القوانين والأعراف الدولية وفي القانون الأساسي الفلسطيني، ومن ثم فنحن لن نعترف بأي حكومة دون مصادقة التشريعي.

إلغاء للقانون الأساسي

بدوره أكد د. أحمد بحر النائب الثاني لرئيس المجلس أن «التشريعي» يجب أن يلعب دوره كاملاً وأن يمارس صلاحياته الدستورية في إطار تشكيل أي حكومة قادمة حسب القانون الأساسي، محذراً من أن تجاوز دور التشريعي بهذا الخصوص يهدم الأصول القانونية والدستورية المعمول بها، والتي تكفل حماية النظام السياسي الفلسطيني، وينتهك القانون الأساسي الفلسطيني الذي يشكل الدستور

المؤقت للسلطة الوطنية الفلسطينية. ولفت بحر إلى أن الوفاق الوطني يجب أن يبنى على قاعدة صلبة وأرضية صحيحة، متمثلة في القانون، فلا سلطة ولا ديمقراطية بدون قانون، مشدداً على أنه لا يجوز الوصول إلى واقع تصالحي قبل أن تحترم القوانين المعمول بها، وأن تكون مرجعية لكل الفرقاء.

الهدف.. تعطيل التشريعي

من جهته أكد د. حسن خريشة النائب

الثاني لرئيس المجلس أن البعض يريد استمرار تعطيل دور المجلس التشريعي من الحياة السياسية الفلسطينية، والهروب من استحقاقات القدوم إلى المجلس التشريعي لأن المجلس سيراقب على الأداء السابق والحالي، ويبدو أن المراسيم الرئاسية التي صدرت على شكل قوانين سيعاد النظر في الكثير منها عند أول جلسة برلمانية، مؤكداً أن ذلك يعد شكلاً من أشكال العبث والوصايا

على المجلس التشريعي وتوجها خطيراً نحو «النظام الشمولي» الذي لا يرى الرئيس فيه إلا نفسه. وأوضح خريشة أن القانون الأساسي يعزز ويحمي الوفاق الوطني، فالمجلس التشريعي هو الضامن الحقيقي لأي مصالحة أو وفاق وطني، مشيراً إلى أن عدم بلورة مقررات المصالحة بخصوص الحكومة في المجلس التشريعي من شأنه أن يبقي المصالحة حبراً على ورق.

المجلس التشريعي يكرم قافلة أميال من الابتسامات ويدعو لاستمرار القوافل حتى فك الحصار عن غزة

منسق القافلة: جننا بالحياة لأطفال

غزة.. وما حملناه أبسط ما يمكن

تقديمه لأهالي القطاع الصامدين

يساندون القضية الفلسطينية للتحرر من الاحتلال الصهيوني. وأضافوا: "شرف لنا أن نكون معكم. وسنكون بمثابة الرسل في دولنا المختلفة لإيصال معاناة الشعب الفلسطيني للجميع".

وفي نهاية حفل الاستقبال، قدم المجلس التشريعي هدية رمزية للمتضامنين تكريماً لهم، وهي عبارة عن "مجسم للقدس. وخارطة فلسطين".

لجنة الموازنة بالتشريعي :

دقة في العمل والمتابعة ..

وروعة في العطاء والإنجاز

«تقرير»

3

أزمة نقص الدواء في

المستشفيات.. الفاعل

ضمير مكشوف تقديره -

رام الله «تقرير»

5



د. بحر للقافلة: بجهودكم تنصرون

القضية الفلسطينية وزيارتكم رسالة

قوية تفصح عدوان الاحتلال

استقبل المجلس التشريعي أول أمس الثلاثاء (21-6) في مقر المجلس بمدينة غزة أعضاء قافلة "أميال من الابتسامات"، التي وصلت غزة مساء يوم الأحد عبر معبر رفح الحدودي، وتضم 50 متضامناً من عدة جنسيات، وتعمل المساعدات والأدوية للقطاع المحاصر منذ خمس سنوات.

زيارة مقدرة

ورحب د. أحمد بحر، النائب الأول لرئيس المجلس بالوفد المتضامن، وقال في كلمته: "إن اليوم هو يوم تاريخي. تأتي فيه قافلة الابتسامات للمرة الثالثة إلى قطاع غزة، وهي تحمل الحب لفلسطين ولغزة ولأقصى. وتحمل في طياتها الود للشعب الفلسطيني".

وأضاف: "نستقبلكم بكل الود أيها الإخوة والأخوات المجاهدات، فبجهودكم اليوم أنتم تنصرون القضية الفلسطينية". مقدراً الزيارة التي تساهم في كسر الحصار الصهيوني عن قطاع غزة. وتمثل رسالة قوية للعدو الصهيوني، تفصح ممارساته غير الإنسانية.

ثبات وصمود

وأوضح أن الشعب الفلسطيني صابرٌ

الفلسطينية هو قرار إستراتيجي وضرورة وطنية. وأخلاقية للشعب الفلسطيني. وتابع: "نحن ماضون في المصالحة الفلسطينية رغم العقوبات التي يضعها الكيان الصهيوني والإدارة الأمريكية". مشدداً على أن الوحدة هي سبيل الوقوف أمام الغطرسة الصهيونية.

"الابتسامات" مستمرة

من ناحيته: قال منسق القافلة د. عصام يوسف: "قلنا في القافلة الأولى والثانية إننا سنأتيكم. لأن الحصار والاحتلال إلى زوال. وستواصل قوافلنا لأن عزيمتنا أقوى من عزيمة المحتل الصهيوني. شعبنا

سفراء دوليين

وفي مداخلات مختلفة لهم، أكد عددٌ من أعضاء القافلة المشاركين على أنهم

وصامداً على أرضه المقدسة. وعلى مبادئه من أجل تحرير فلسطين. مشدداً على أن الشعب الفلسطيني لا يساوم على ثوابته وحرية واستقلاله. وأكد بحر أننا "سنظل ثابتين مهما كلفنا ذلك من استحقاقات". شاكرًا الإدارة المصرية التي عملت على تسهيل دخول القافلة. داعياً إياها لفتح معبر رفح بشكل كامل.

لا بديل عن المصالحة

وبخصوص المصالحة الفلسطينية، قال بحر إن "شعبنا اختار المصالحة من أجل الحفاظ على الثوابت وتحرير فلسطين"، مؤكداً على أن قرار المصالحة



وفد برلماني برئاسة د. بحر يتفقد سير امتحانات الثانوية العامة ويشيد بجهود وزارة التعليم



قام وفد من المجلس التشريعي برئاسة د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس بجولة تفقدية لسير لجان امتحانات الثانوية العامة، شملت عددا من مدارس القطاع. وضم الوفد كلا من النائب عبد الرحمن الجمل، النائب عاطف عدوان، النائب جمال سكيك، النائب يوسف الشرافي، والنائب محمد شهاب، وكان برفقة الوفد وزير التربية والتعليم أسامة المزيني، وعدد من كوادر الوزارة. وأثنى بحر على جهود وزارة التربية والتعليم في تسير امتحانات الثانوية العامة، مشيدا بجهود الشرطة الفلسطينية في توفير الأمن والمناخ المناسب لطلبة الثانوية العامة في القطاع.

والتقى الوفد عددا من الطلبة خلال جلوسهم على مقاعد دراستهم للاطمئنان على الطلبة والتأكد من سير عملية الامتحانات بشكل سليم وميسر لهم.

وأشار بحر إلى أن هذه الزيارة التفقدية لقاعات لجان امتحانات الثانوية العامة تأتي في إطار المتابعة

المستمرة والحية من المجلس التشريعي للاطمئنان على سير امتحانات الثانوية العامة. مؤكدا أن التعليم يقع في سلم أولويات اهتمام التشريعي لأن التعليم يخدم جميع فئات المجتمع وجميع أبنائنا، فهي وزارة خدماتية بالدرجة الأولى.

تحت رعاية المجلس التشريعي

د. بحر يشارك ذوي الأسرى رحلة ترفيهية على شاطئ البحر



شارك د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي في الرحلة الترفيهية لأهالي الأسرى التي أقيمت تحت رعاية المجلس التشريعي ونظمتها جمعية واعد للأسرى والمحربين على شاطئ بحر غزة، بمشاركة جمع غفير من أهالي الأسرى ومؤسسات المجتمع المدني وبحضور عدد من نواب المجلس التشريعي.

والقى بحر كلمة بهذه المناسبة أكد فيها علي حق شعبنا في تقرير مصيره، مبرقا بالتحية لأسرانا خلف قضبان الاحتلال، مستذكرا عذاباتهم بالسجون محذرا من استمرار سياسة العزل الانفرادي التي ينتهجها الاحتلال بحق أسرانا داخل السجون.

وأكد بحر أن الاحتلال يتحدى بسياساته المجتمع الدولي والمنظمات الحقوقية الدولية والمحلية، داعيا في الوقت ذاته تلك المؤسسات للتصدي للاحتلال وفضح سياساته، مشيدا بصبر وثبات أسرانا وأسيراننا وناشد بحر المقاومة الفلسطينية للإصرار

على شروطها في صفقة تبادل الأسرى والإبقاء على شاليط حتى ينصاع العدو لشروط المقاومة ويفرج عن أبطالنا خلف القضبان، مستذكرا موقف بان كي مون الذي قابل عائلة شاليط في زيارته الأخيرة ولم يستجب لطلب ذوي الأسرى بعقد لقاء معهم، مؤكدا أن ذلك

يعتبر انحيازاً بعينه لجانب العدو. ووجه بحر نداء للقيادة المصرية بضرورة مبادلة الجاسوس الإسرائيلي الأسير لديها بأسرى عرب أو على الأقل مصريين، مؤكدا بأن الطريقة الوحيدة التي يمكن أن ينصاع لها الاحتلال هي تبادل الأسرى فقط.

وفد برلماني برئاسة د.

بحر يزور النائب د. أبو

حلبية مهنئاً بالشفاء

زار وفد برلماني برئاسة د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي النائب د. أحمد أبو حلبية رئيس اللجنة القانونية بالمجلس، مهنئاً إياه بنجاح العملية الجراحية التي أجراها في الخارج قبل عدة أيام وعودته إلى أرض الوطن بسلام.

وضم الوفد إلى جانب د. بحر كلا من النواب: م. إسماعيل الأشقر ود. سالم سلامة وم. جمال سكيك ود. عبد الرحمن الجمل ود. يوسف الشرافي ود. محمد شهاب. واطمأن الوفد على صحة النائب أبو حلبية، متمنيا له مزيداً من الصحة والعافية. بدوره شكر النائب أبو حلبية الوفد البرلماني الزائر على زيارته الكريمة.

«خطوة عنصرية تنتهك المعايير الإنسانية والقوانين الدولية»

رئاسة التشريعي تدين إقرار الكنيست

الصهيوني مشروع قانون «الباب الدوار» بحق الأسرى

إطلاق سراحهم في صفقات تبادل سابقة. وأكدت رئاسة التشريعي على أن إقرار الكنيست الصهيوني قانون "الباب الدوار" يشكل خطوة عنصرية جديدة توسع من دائرة الاستهداف الصهيوني الممنهج ضد أسرانا البواسل وقواعد القانون الدولي الإنساني وقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان ومعايير الأمم المتحدة الخاصة بال محاكمة العادلة. ودعت رئاسة التشريعي البرلمان العربي والإسلامية والدولية إلى إدانة القانون الصهيوني العنصري الذي يحاول استفزاز مشاعر شعبنا وطمس أبسط حقوقه المشروعة، والدفع باتجاه مقاطعة الحكومة الصهيونية والكنيست الصهيوني وعز لهما، سياسيا ودبلوماسياً، لانتهاكهما كل مبادئ حقوق الإنسان والقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. كما دعت كافة مؤسسات الحقوقية الوطنية والإقليمية والدولية للتحرك علي المستوى القضائي للطعن بعدم شرعية هذا القانون وفقاً لأحكام اتفاقيات جنيف والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

دانست رئاسة المجلس التشريعي الفلسطيني إقرار الكنيست الصهيوني بالقراءة التمهيدية أمس الأربعاء (١٥-٦) قانون "الباب الدوار" الذي يمكن الاحتلال من إعادة أي أسير فلسطيني يطلق سراحه من سجون الاحتلال "مثل من يطلق سراحه ضمن صفقات التبادل"، داعية المقاومة إلى التشدد في شروط صفقة التبادل الخاصة بالجندي جلعاد شاليط واشترط إلغاء هذا القانون في صفقة تبادل قادمة والعمل على إلزام الاحتلال بعدم إصدار أي قانون من هذا القبيل وذلك في سياق مواجهة كافة أشكال الاستهداف الصهيوني الممنهج لحقوق الأسرى الفلسطينيين. وأشارت رئاسة المجلس التشريعي في بيان صحفي الخميس (١٦-٦) إلى أن شعبنا الفلسطيني لم يكد يستقبل قرار إدارة السجون الصهيونية إزاء استهداف أسرانا في السجون الصهيونية، حتى فوجئ بشكل جديد من أشكال الاستهداف عبر قيام الكنيست الصهيوني بإقرار مشروع قانون الباب الدوار بالقراءة التمهيدية، متوعدا بأن يشمل القانون كافة الأسرى الفلسطينيين الذي تم

«دعا إلى بلورة خطة وطنية لمواجهة جرائم الاختطاف»

د. بحر: إعادة اختطاف النواب

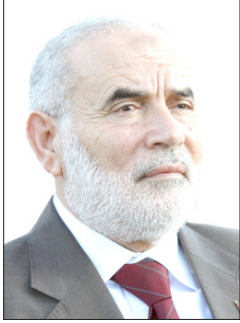
لضرب المصالحة وتعطيل المجلس التشريعي

النواب بموقف وطني موحد ينتظم في إطار خطة واضحة للتصدي لسياسات الاحتلال وإجراءاته المتعاقبة بحق النواب المنتخبين على المستوى الداخلي، فضلاً عن خطة موازية لفضح جرائم اختطاف النواب على المستوى الخارجي عبر حراك منظم يشمل تجنيد البرلمانات والمؤسسات العربية والدولية لجهة الدفاع عن النواب المختطفين، وبلورة أوسع تحشيد ممكن للمواقف السياسية والبرلمانية في مختلف المحافل الإقليمية والدولية بهدف الضغط على الاحتلال وإجباره على التراجع عن سياساته الجائرة بحق نواب الشرعية الفلسطينية.

ونوه بحر إلى أن مسيرة المجلس التشريعي والمصالحة الفلسطينية أشد ثباتاً ورسوخاً من أن تؤثر فيها إجراءات وسياسات الاحتلال، مشيراً إلى أن "التشريعي" سيمضي قدماً إلى الأمام، وسيستمر في الاضطلاع بمهامه واجباته البرلمانية لما فيه خدمة شعبنا وقضيتنا.

دان د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي قيام سلطات الاحتلال الصهيوني بإعادة اختطاف النائب عن محافظة الخليل د. سمير القاضي صباح اليوم، وتحويل النائب أحمد الحاج علي من محافظة نابلس، ونزار رمضان من محافظة الخليل، إلى الاعتقال الإداري. وحذر بحر في بيان صحفي الخميس (١٦-٦) من مخطط صهيوني لتفريغ الضفة الغربية من قياداتها ورموزها الفاعلة ذات التأثير في المجتمع الفلسطيني، ومحاولة ضرب جهود المصالحة الفلسطينية، وشل عمل المجلس التشريعي الذي يتهيا لإحياء دوره مجدداً في ظلالات اتفاق المصالحة الوطنية، مؤكداً أن سياسة إعادة اختطاف النواب ومحاكمتهم تعبر عن إفلاس صهيوني صارخ وارتباك كبير في مواجهة تطورات الواقع الفلسطيني الذي يتجه بتؤدة وثبات نحو الانفراج الداخلي. وشدد بحر على ضرورة مواجهة جرائم اختطاف

كلمة البرلمان



لا شرعية لأي حكومة دون «ثقة» المجلس التشريعي

د. أحمد محمد بحر

هل يجوز، لأي كان، أن يضع المجلس التشريعي في زاوية الإهمال وخانة التجاهل والنسيان، أو يقفز عن دوره الهام وصلاحياته الدستورية، تحت مبرر استرضاء الغرب؟!

صدّق أو لا تصدّق. لقد خرج من بين ظهرائنا من يرفع ويتبنى هذه الدعوة التي تقفز عن القانون الأساسي الفلسطيني الذي يولى تنظيم الحياة السياسية الفلسطينية، وتضرب النظام السياسي الفلسطيني في العمق والصميم، وذلك في سياق تبريره لعدم عرض الحكومة المرتقبة المنصوص عليها وفق اتفاق المصالحة على المجلس التشريعي للمصادقة ونيل الثقة، والاكتفاء بعرضها والمصادقة عليها من قبل الرئيس فحسب.

منذ متى كان استرضاء العالم الغربي شرطا لتمرير توافقاتنا الوطنية، ومدخلا لتحقيق الوثام الفلسطيني الداخلي، وهاجسا يتم تغليبه على القوانين الفلسطينية السامية كالقانون الأساسي الذي يعتبر الدستور الفلسطيني المؤقت في رعايته للتجربة الديمقراطية الفلسطينية، وتنظيم الحياة الفلسطينية في جوانبها وتفصيلها المختلفة؟!

لقد صُدمنا بنية البعض تجاهل دور المجلس التشريعي الذي يعطيه القانون الأساسي الحق في المصادقة على الحكومات الفلسطينية ومنحها الثقة، ولعل في ذلك مؤشرا خطيرا على رغبة البعض الاستمرار في تعطيل المجلس التشريعي في الضفة الغربية، وفرض قواعد عمل سياسي جديدة تلغي عمل وفعالية القانون الأساسي الفلسطيني لصالح مفاهيم دخيلة يتم بلورتها استنادا إلى تقدير المصلحة المستمدة من الرؤى والأجندة الخارجية.

من الغريب أن يحمل البعض أفكارا إقصائية بحق المجلس التشريعي، فالتشريعي لم يكن طيلة المرحلة الماضية إلا عنوانا للوحدة الوطنية، ومظلة للدفع باتجاه تعزيز التوافق الداخلي، بل إن التشريعي قدم مبادرة خالصة لتحقيق المصالحة الوطنية، وهو الأشد حرصا على تطبيق اتفاق المصالحة الراهن، والأكثر رغبة في الإسراع بإنجاز ملفاته ومحاوره المختلفة.

ما الذي يخيف البعض من عرض الحكومة المرتقبة لنيل الثقة من المجلس التشريعي؟!

سؤال وجيه تشكل إجابته لغزا محيرا بالنسبة لنا، فالتشريعي يبدي جاهزية كاملة من الألف إلى الياء لدعم اتفاق المصالحة والمصادقة على الحكومة المبنية عنه، ما يعني أن مبررات البعض للقفز عن دور التشريعي تخفي وراءها أجندة خفية وأغراض غير بريئة لا تمت إلى مصلحة شعبنا وقضيته الوطنية بصلة.

لقد سبق للمجلس التشريعي أن منح الثقة للحكومات السابقة، وكان آخرها حكومة الوحدة الوطنية الحادية عشر، ولم يجد أحد في عرض هذه الحكومات على التشريعي للمصادقة عليها أي غضاضة، فلماذا ينقلب البعض اليوم على كل المعايير القانونية والنصوص الدستورية، ويتذرعون بحجج ومعاذير هي أوهى من بيت العنكبوت؟!

إننا بحاجة اليوم إلى تعزيز عمل وأداء وفعالية المجلس التشريعي أكثر من أي وقت مضى، فالتشريعي يشكل الضامن الأساس لسيادة القانون في مناطق السلطة، وصمام الأمان لحماية النظام السياسي والقانون الأساسي الفلسطيني، ولا ينبغي أن يكون دوره محل مساومة أو ابتزاز أو تشكيك من أي كان، وإلا فعلى نظامنا السياسي، وقانوننا الأساسي، وتجربتنا الديمقراطية، السلام!

إن موقعنا البرلماني الذي انتُخبنا شعبيا من أجل حمايته وترجمة ما يمليه من مهام واجبات، برلمانية ووطنية، لا يمكن تعريضه للامتهان أو التفریط بأي حال من الأحوال، فنحن نحمل أمانة ثقيلة، وتستقر على كواهلنا مسئولية عظيمة، وشعبنا الصامد المعطاء ينتظر منا الكثير، لذا، فإننا لن نخون الأمانة أو نسقط جُدر المسئولية، وسنكون الأوفياء لما ائتمننا عليه شعبنا، وسنتمسك بحقنا الدستوري والقانوني الذي يمنح لنا الدستور الفلسطيني، ولن نسمح لأحد أن يتلاعب بدور ومكانة وصلاحيات المجلس التشريعي، أو يعبث في واقعنا الفلسطيني الداخلي، كي يقود الدفة في اتجاه هواء الخاص، وهوى أصحاب الأجندات الخارجية الذين ذاق شعبنا على أيديهم الويلات طيلة الأعوام الماضية.

لا جدال في حق التشريعي الكامل في المصادقة على أي حكومة قادمة مهما كانت، ولا شرعية لأي حكومة بعيدا عن «ثقة» و«مصادقة» التشريعي، ولن نعتزف بها حتى ولو نالت قبول المانحين، أو رضي عنها الشرق والغرب.

لجنة الموازنة والشؤون المالية في المجلس التشريعي تحت مجهر "البرلمان"

دقة في العمل والمتابعة.. وروعة في العطاء والإنجاز



النائب أبو سير: قمنا بزيارات ونظمنا جلسات استماع للمسؤولين وعقدنا اجتماعات وشاركنا في ورش عمل وتابعنا شكاوى وأنضجنا قرارات للصدور عن التشريعي حول القضايا المالية

النائب نصار: ناقش ونحلل مشروع قانون الموازنة وعرضه أمام التشريعي ونتابع تنفيذ توصيات الموازنة لدى السلطة التنفيذية.. وبذلنا جهدا كبيرا لتذليل العتبات التي انتصبت في وجه تطبيقها



"البرلمان" وضعت لجنة الموازنة والشؤون المالية تحت مجهر رصدها وتحليلها للعام الفائت، وتابعت أنشطة وفعاليات اللجنة، وأعدت التقرير التالي.

تعتبر لجنة الموازنة والشؤون المالية من أهم اللجان العاملة في المجلس التشريعي، إذ ينأط بها تنفيذ ومتابعة ما تم إقراره بخصوص الموازنة المالية للسلطة الفلسطينية.

موازنة البرامج والأداء.

القرارات

إلى ذلك، أكد النائب داود أبو سير مقرر اللجنة أن لجنته عملت على إنضاج العديد من القرارات التي أصدرها المجلس التشريعي الفلسطيني، وهي: القرار الخاص بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٠م، والقرار الخاص بشأن تشكيل لجنة خاصة لضبط سياسة التوظيف. الصادر عن اللجنة المكلفة بمتابعة تنفيذ قانون الموازنة العامة، والقرار الخاص بشأن تشكيل لجنة خاصة لضبط المساعدات العينية. الصادر عن اللجنة المكلفة بمتابعة تنفيذ قانون الموازنة العامة، والقرار الخاص بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١١م.

الشكاوى

وأشار أبو سير إلى أن اللجنة، وفي إطار عملها، استقبلت ما يزيد عن ٣٠ شكوى تتعلق بالجوانب المالية. مؤكدا أنها قامت بدورها بمراسلة الجهات المعنية بهدف حل الشكاوى المقدمة.

التقارير

وحسب النائب أبو سير فإن اللجنة قامت بإعداد العديد من التقارير. حيث أنجزت ما يزيد عن ٢٠ تقريراً. منها: تقرير لجنة الموازنة عن مشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٠م، وتقرير حول المركات الحكومية، وتقرير موازنة العام ٢٠١١ الخاص بمركز مسئولية المجلس التشريعي، وتقرير حول أزمة الكهرباء، وتقرير حول اقتراح الخصم من الرواتب، وتقرير حول أهم ما تم إنجازه من قرار المجلس التشريعي رقم ١٢٣١ المتعلق بموازنة السنة المالية ٢٠١٠م.

وبين أبو سير أن اللجنة أعدت -أيضاً- تقارير تحليلية حول التقارير الربعية المقدمة من وزارة المالية، وقامت بتلخيص تقارير المخططات القطاعية المقدمة من وزارة التخطيط، وأعدت تقريراً حول خطة التنمية المقدمة من وزارة التخطيط، وتقريراً حول إجمالي مديونية المجلس، وتقريراً حول مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١١م، وتقريراً يقيم خطة ٢٠١٠م للادارات العامة بوزارة المالية.

المراسلات

وأضاف أبو سير أن لجنته أرسلت ما يزيد عن ٧٠ مراسلة للوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية بهدف البحث في قضايا مختلفة، والعمل على كيفية معالجة العديد من المشكلات ذات العلاقة. في حين استقبلت ٧٠ رسالة من الجهات والوزارات والمؤسسات الحكومية حول قضايا ذات علاقة بعمل اللجنة.

الزيارات الميدانية

وأوضح نصار أن اللجنة قامت بتنظيم والاشتراك في جملة من الزيارات الميدانية إلى المرافق الحكومية المختلفة، ومنها زيارة لمخازن ومرافق وزارة الصحة بهدف الاطلاع على آلية العمل فيها. ووضع آلية واضحة لعمل المخازن في الوزارة. وكذلك زيارات لمجلس الوزراء بهدف تذليل العقبات التي تواجه تنفيذ الموازنة. والتي نتج عنها تشكيل لجنة مصغرة من وكيل وزارة المالية ورئيس لجنة الموازنة بالتشريعي بهدف الإشراف على وضع الآليات والخطوط العريضة لتنفيذ بنود الموازنة وقراراتها. فضلاً عن زيارة لوزارة الداخلية للاطلاع على العمل داخل الشق الأمني فيها. وزيارة لوزارة المالية لدراسة قضية خصم مستحقات الكهرباء من رواتب الموظفين. بهدف الخروج من أزمة انقطاع التيار الكهربائي المتكرر. إضافة إلى زيارات متعددة لمجلس الوزراء بهدف مناقشة تفعيل هيئة راس المال وسلطة النقد في قطاع غزة.

جلسات الاستماع

ولفت نصار إلى أن لجنته عقدت جلسات استماع مع عدة وزارات ودوائر حكومية بهدف الاطلاع والاستماع إلى الخطوات العملية المتخذة من قبل الوزارات في تنفيذ توصيات لجنة الموازنة فيما يتعلق بموازنة ٢٠١٠م. وكذلك موازنة العام ٢٠١١م. مشيراً إلى أن أهم هذه الجلسات تمثلت في جلسة استماع مشتركة للأمانة العامة بمجلس الوزراء ووزارة المالية وديوان الموظفين. وذلك بهدف الاستماع منهم إلى الرؤى والمقترحات الخاصة بتنفيذ قانون الموازنة ٢٠١٠م، وجلسة استماع لرئيس سلطة الطاقة لمعرفة الخطوات التي الت إليها ملف إعادة إعمار غزة، وجلسة استماع مع وكيل وزارة المالية حول مسألة الخصم من الراتب لصالح مستحقات الكهرباء، وجلسة استماع لوزير الأشغال حول موضوع تخصيص الأراضي الحكومية، وجلسة استماع مع رئيس مجلس أمناء هيئة الزكاة لمعرفة معوقات تنفيذ قانون الزكاة، فضلاً عن العديد من جلسات الاستماع ذات الشأن والعلاقة.

ورش العمل

وأضاف نصار أن اللجنة شاركت في أربع ورش عمل وإعداد بحث. يتعلق بعضها بالمعايير المرعية في إعداد الموازنات الحكومية والبعض الآخر يتعلق بقانون تنظيم الزكاة. مشيراً إلى أن البحث كان بعنوان

الاجتماعات

النائب جمال نصار رئيس اللجنة أكد أن لجنته عقدت ثلاثة وعشرون اجتماعاً خلال العام الفائت. ركز معظمها على وضع الخطط والآليات التي تكفل تطبيق توصيات لجنة الموازنة فيما يتعلق بموازنة العام ٢٠١٠م. موضحاً أن معظم هذه الاجتماعات تركز في متابعة تنفيذ قانون الموازنة العامة ٢٠١٠ ووضع الاقتراحات الكفيلة لذلك، وترتيب أعمال اللجنة واستشراف المستقبل فيما يتعلق بنشاطاتها، ومناقشة التقارير الربعية المقدمة من وزارة المالية، ومناقشة خطط التنمية المقدمة من الحكومة.

وأضاف أن اللجنة ناقشت أيضاً أمور متعددة، مثل: قانون الزكاة. وسياسة التوظيف. وتقارير ديوان الرقابة المالية والادارية. وأزمة الكهرباء وقرار الخصم من الراتب. والمخططات القطاعية المقدمة من وزارة التخطيط، كما ناقشت وحلت مشروع قانون الموازنة العامة ٢٠١١ ومن ثم تم إقراره في جلسة خاصة للمجلس التشريعي.

د. البردويل: عباس أدار ظهره لما توافقنا عليه

وصف النائب د. صلاح البردويل تصريحات الرئيس محمود عباس الأخيرة بأنها مفاجئة وتوتيرية، وإدارة للظهر لكل ما تم التوافق عليه خلال الحوارات الثنائية. وقال البردويل إن تصريحات عباس فاجأت الشعب الفلسطيني، حيث أنه خرج عن سكة ونهج المصالحة الفلسطينية التي تقوم على التوافق الوطني الفلسطيني وصولاً إلى وحدة البرامج.

وأعرب عن أسفه لهذه التصريحات التي تأتي متزامنة مع تراجع عباس عن لقائه مع رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل، وهو بذلك يدير ظهره للمصالحة والشعب الفلسطيني التي ينتظرها.

وإزاء ذلك رأى البردويل أن الرئيس "عاد إلى سكة فرض البرامج من طرف واحد والتنكر للغة المصالحة، بالرغم من أننا توافقنا أن تكون كل الأمور بالتوافق". وشدد البردويل على أن أقوال عباس غير مقبولة، عاداً أنه يستطيع فرض رؤيته على حركة فتح ولكن ليس من حقه فرض رؤيته على حركة أخرى مثل حماس التي تشكل أغلبية في الشارع الفلسطيني.

وتابع: "نتمنى أن يكون لحركة فتح موقف من هذه التصريحات، ومطلوب منها أن تقول كلمتها إزاء هذا الموقف الخطير الذي لا تقبله حماس ولا الشعب الفلسطيني".



روعة الصمود تكدرها سلبية المجتمع الدولي

عام كامل على اعتصام النواب المقدسيين في مقر الصليب الأحمر بالقدس

هي أيام أقسى من ظلمات ومرارات السجن والاعتقال.. هكذا يصف نواب القدس الذين صدرت بحقهم قرارات بالإبعاد عن مدينتهم المقدسة حالهم الذي مضى عليه عام كامل دون أي بارقة أمل أو مؤشر انفراج.

عام كامل من الاعتصام داخل مقر الصليب الأحمر بحي الشيخ جراح في القدس، أثبت فيه نواب

القدس -عبر أسلوب معالجتهم المبدع للقضية- صمودا منقطع النظر، في ظل تعاطف شعبي، فلسطيني وعربي وإسلامي، غير مسبوق، تخلله تعاطف من الكثير من الأحرار على مستوى العالم، وحتى من بعض المستويات الرسمية العربية. "البرلمان" التقت النائبين المهةدين بالإبعاد: أحمد عطون ومحمد طوطح، في حوارين منفصلين، وطرحت عليهما الأسئلة التالية:

النائب أحمد عطون لـ «البرلمان»:

لا جهود حقيقية لنصرة قضيتنا رغم وضوح التعاطف الشعبي.. والمجتمع الدولي يتعامل بمكيا لين

معركتنا مع الاحتلال معركة صبر وصمود وتحدي أكثر منها معركة قانونية أو معركة وثائق وقرارات

الرئيس عباس طماننا بأنه لن يتم إبعادنا وحدث العكس.. والسلطة لم تقم بأي حراك حقيقي للدفاع عنا



الفلسطيني منذ ثلاثة وستين عاما ينتظر تطبيق قرار دولي واحد ضد الاحتلال وممارساته الظالمة. وملف الإبعاد هو واحد من عشرات الملفات العنصرية الأخرى.

ما المأمول والمطلوب لنصرة قضيتكم وقضية القدس بشكل عام؟

لا عذر لمسلم لم يحمل قضية المسجد الأقصى على عاتقه. ودافع عنه حق الدفاع. لأنه جزء من عقيدتنا وآية في كتاب الله تعالى. نستطيع أن ننتصر إذا كانت هناك إرادة حقيقية لنصرة المسجد الأقصى المبارك. فهناك سبل ووسائل كثيرة لنصرة القدس والمسجد الأقصى. سواء المسجد الأقصى على وجه الخصوص. أو قضية النواب، أو أي قضية في مدينة القدس. وإن كان الرسميين والحكوميين قد قصروا في نصرة المدينة. فأين دور النخب وأصحاب الأقلام. كما أن وسائل التكنولوجيا الحديثة تفتح مجالا واسعا للبلد والتأثير. من إنترنت و فيس بوك. حيث يمكن التوعية بالقضايا ونشرها وتشكيل حملات ضاغطة ومتضامنة من العالم بأسره. والباب في هذا مفتوح للابتكار والعمل والتأثير. إن صدقت النوايا.

من الاهتمام. ناشدنا مؤسسات وهيئات عالمية كثيرة جدا. وهناك حراك تضامني جيد. فقد زارنا عدد من الشخصيات العالمية. ووفود من البرلمانيين والسفراء. لكن هذه التحركات لم تثمر حتى الآن. ومعركتنا مع الاحتلال الآن هي معركة صبر وصمود وتحدي على الأرض أكثر منها معركة قانونية. لأننا نعتبر أن معركتنا معركة وجود وتاريخ وحق. وليست معركة وثائق وقرارات من الاحتلال. ويقيننا بأن النصر ما هو إلا صبر ساعة.

العالم لا زال يتعامل مع قضيتنا ومع الاحتلال بسياسة الكيل بمكيالين. ونحن نأمل أن يكون هناك حراك دولي جاد ونافذ. فلو كان هناك توجه حقيقي وضغط من قبل المجتمع الدولي لتغير الحال ولاستطاعت هذه القوى أن تجبر الاحتلال على التراجع عن هذا القرار. خاصة وأن هناك إجماع من الأطراف الدولية على ظلم هذا القرار وعنجهيته وكونه لا أخلاقيا ومناقضا لكافة الاتفاقيات والمواثيق. حيث أن مدينة القدس مصنفة على أنها تحت الاحتلال ولا يحق للاحتلال أن يقوم بتغيير معالمها ومكوناتها الحضارية إنسانا وبنينا وثقافة. ولا زال الشعب

الدولية المختلفة حسب اتفاقية جنيف. إلى أنه حتى الآن لا نلمس أي حراك حقيقي من قبل السلطة الفلسطينية. وهذا ما يؤكد الوفود التضامنية التي تأتينا إذ تحدثنا عن قصور حراك السلطة الفلسطينية تجاه قضيتنا.

ما هي الآليات والوسائل التي قمتم بها للتصدي لقرار الإبعاد؟

هناك العديد من الآليات رغم محدودية الخيارات لدينا لأننا بمثابة أسرى نكايد الاحتلال في مدينة القدس. فقد تم تعيين طاقم من المحامين كاجراء مفروض علينا من الاحتلال الإسرائيلي كآسرى في مدينة القدس، فقد قام هذا الطاقم برفع دعوى قضائية في المحاكم الإسرائيلية ضد هذا القرار. ولا زال هناك حتى اللحظة إصرار من قبل الاحتلال الإسرائيلي، والمحاكمة الإسرائيلية ترفض اتخاذ أي قرار حتى اللحظة، وتشير إلى أن قضيتنا قضية سياسية بامتياز وتفضل حلها خارج المحاكم لأنها قضية عادلة قانونيا. وهناك تحرك على المستوى الأوروبي للدفاع عن قضيتنا إلى أنه حتى الآن لم يثمر ثمرة حقيقية لهذه القضية التي لم تعط بعدها الحقيقي ولم تأخذ حقها العادل

كيف تقيّمون موقف السلطة الفلسطينية وتفاعلها مع قضيتكم؟

في الحقيقة كان هناك لقاءين قبل دخولنا في الاعتصام بعد تسلمنا لقرار الإبعاد من الاحتلال الإسرائيلي مع الرئيس أبو مازن. وأطلعناه على ملابس قضيتنا وخطورتها. فأخبرنا بأنه قام بإجراء اتصالات مع الجانب الإسرائيلي. وأطراف دولية أخرى وأنه قد حصل على تطمينات بأنه لن يتم إبعادنا. وصرح الرئيس وقتها بأن إبعادنا عن مدينة القدس هو خط أحمر ولن يسمح به. لكننا تفاجأنا بعد أربعة أيام بقيام الاحتلال باعتقال النائب محمد أبو طير. حيث مكث في السجن ما يقارب الخمسة شهور. ثم قامت قوات الاحتلال بطرده خارج مدينة القدس إلى الضفة الغربية وهو موجود حاليا في رام الله. فكان بعدها اللجوء للصليب الأحمر. ليس هروبا من الاعتقال وإنما لقناعتنا التامة بضرورة الحفاظ على وجودنا كممثلين للشعب الفلسطيني في مدينة القدس. وقد طالبنا السلطة الفلسطينية أن تقوم بتفعيل قضيتنا في الأوساط الدولية من خلال السفارات ومنظمات حقوق الإنسان والقرارات

النائب محمد طوطح لـ «البرلمان»:

أغلقتنا باب إبعاد آلاف المقدسيين.. وأخرجنا المجتمع الدولي الذي يتغنى بالديمقراطية

إبعادنا رسالة استهداف للقدس وأهلها.. والاحتلال راهن على سلبية المجتمع الدولي تجاه القرار

الاعتصام أصعب من السجن.. ونستمد صمودنا من إرادة شعبنا التي لا تقهر



كيف يحاول الاحتلال تكيف قضيتكم قانونيا وما هي المبررات التي يسوقها بهذا الخصوص؟

كان السبب الرئيسي من قرار إبعادنا هو مشاركتنا في انتخابات المجلس التشريعي في العام ٢٠٠٦ عن قائمة التغيير والإصلاح. وقد صدر قرار الإبعاد من قبل وزير الداخلية الصهيوني السابق "روني بار أون" بحجة عدم الولاء لما يسمى بـ "إسرائيل" مستندا إلى قانون الطوارئ البريطاني، حيث يعطي هذا القانون الصلاحية لوزير الداخلية الصهيوني بسحب الإقامة ممن يثبت عدم ولائهم لما يسمى بـ "إسرائيل"، مع أن هذا القانون خاص بمن جاءوا من الخارج وحصلوا على الإقامة وليس للسكان الأصليين المقيمين أصلا قبل أن يقوم الكيان الصهيوني، كما أن قرار إبعادنا مخالف للقانون الدولي وخاصة اتفاقية لاهاي واتفاقية جنيف الرابعة ١٩٤٩، فجميع هذه الاتفاقيات نصت وبشكل واضح على أنه لا يجوز النقل القسري أو الإبعاد للسكان الأصليين تحت الاحتلال، إلا أن الاحتلال يضرب بعرض الحائط كافة الاتفاقيات الدولية ويساعده في ذلك المجتمع الدولي بصمته عن هذه الجرائم التي ترتكب بحق شعبنا الفلسطيني.

صحيح أن قضيتنا اليوم مرفوعة أمام ما يسمى بـ "محكمة العدل الإسرائيلية العليا" منذ خمس سنوات ولدينا جلسة مداوات في ٢٦ تموز من العام الجاري، ولكننا لسنا متفائلون من قرار المحكمة العليا لأن معظم قراراتها في السابق كانت بنسبة ٩٨% لصالح الكيان الصهيوني، إلا أننا أردنا استنفاد كافة السبل لمواجهة قرار إبعادنا وحتى نستطيع رفع قضيتنا في المحاكم الدولية، ولأننا -و حسب الأعراف- لا نستطيع رفع قضيتنا في المحافل الدولية قبل استنفاد

الإجراءات والمحاكم الداخلية.

ما الرسالة التي أراد الاحتلال إيصالها من خلال قرار إبعادكم عن المدينة المقدسة؟

لا يخفى على أحد المخطط الصهيوني الهادف إلى تهويد مدينة القدس، والذي تسارع بشكل كبير في السنوات الأخيرة، وهو بخطته هذه استهدف الأرض والإنسان والهوية العربية والإسلامية والمقدسات الإسلامية والمسيحية وخاصة المسجد الأقصى المبارك، ويكون الإنسان المقدسي هو العمود الفقري لمدينة القدس فكان تركيز خطته على استخدام الأساليب المختلفة من أجل التضييق عليه وتهجيريه من المدينة، وقد مارس الاحتلال منذ العام ١٩٦٧ سياسة تفرغ المدينة من أهلها من خلال الإبعاد القسري عنها، ثم عمد الاحتلال إلى إحداث قفزة نوعية في سياسة الإبعاد وذلك من خلال إبعاد قادة المجتمع المقدسي والمنتخبين بشكل ديمقراطي، متدرا بالأسباب التالية:

الأول: أن المجتمع الدولي لن يتدخل في مواجهة قرار إبعادنا بدعوى أننا ننتمي إلى (منظمة إرهابية)، وبالتالي فهو يتوقع أن ردة الفعل ستكون ضعيفة وشبه معدومة، وقد شعرنا بذلك بعد اعتصامنا في مقر الصليب الأحمر، فمع أن كثير من الوفود الغربية الأوروبية والأمريكية سواء كانت وفود شعبية أو من مؤسسات المجتمع المدني أو وفود رسمية كانت تزورنا وتتضامن معنا، إلا أن مستوى التضامن الرسمي كان ضعيفا ولم يكن بالمستوى المطلوب.

الثاني: كان بمثابة رسالة إلى المقدسيين بأن الاحتلال استطاع أن يبعد هؤلاء القادة عن مدينتهم، وبالتالي سيضعف الإنسان المقدسي في مواجهة مخطط التهويد تحسبا لإبعاد، خاصة وأن من تم إبعادهم هم من يمثلون المجتمع المقدسي، وبالتالي ستكون مقاومتهم للإبعاد ضعيفة أو معدومة.

الثالث: هي إشارة إلى المجتمع الصهيوني، بأن الحكومة تستخدم كل الوسائل لمواجهة المقاومة الفلسطينية وعلى رأسها الشرعية الفلسطينية.

هل يمكن القول أن صمودكم في مقر الصليب الأحمر قد أحبط مخطط الاحتلال بإبعاد العشرات من الرموز والشخصيات المقدسية؟

عندما تلقينا قرار إبعادنا كانت خيارا لنا إما أن نبقي في بيوتنا وبالتالي يمكن للاحتلال أن يأتي في أي لحظة ويبعدنا بشكل قسري، وإما أن نغادر مدينة القدس بشكل طوعي أو أن نلجأ إلى مقر البعثة الدولية لمقر الصليب الأحمر في القدس حتى نضع المجتمع الدولي أمام مسؤولياته باعتباره نعيش تحت الاحتلال، ومع أننا كنا نعلم الصعوبات التي ستواجهنا باعتصامنا المفتوح، إلا أننا أردنا أن نوجه رسالة إلى الاحتلال أن قرار إبعادنا ليس بالهين، كما أننا أردنا أن نخرج المجتمع الدولي الذي يتغنى بحقوق الإنسان والديمقراطية، وقررنا الاعتصام المفتوح لإغلاق باب الإبعاد عن مدينة القدس كما استطاع مبدعو مرج الزهور إغلاق باب الإبعاد عن الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد علمنا من عدة جهات موثوقة ومطلعة أن هنالك قائمة معدة من ٣١٨ شخصية مقدسية من رموز العمل الوطني والنخب السياسية في مدينة القدس مرشحة للإبعاد في حال تم تنفيذ قرار إبعادنا، وعندما قررنا الاعتصام في مقر الصليب الأحمر جمعنا كافة فصائل العمل الوطني ومؤسسات المجتمع المدني في مدينة القدس، وتم تشكيل (اللجنة الوطنية لمقاومة الإبعاد) للوقوف بوجه هذا القرار، وذلك لمنع إبعادنا والذي إذا تم لا سمح الله سيؤدي إلى فتح الباب على مصراعيه لإبعاد هذه النخب ثم إبعاد الآلاف من أبناء المدينة

المقدسة.

ممن تستمدون قدرتكم على مواصلة الصمود والصبر ومواصلة تحدي قرار الإبعاد وإجراءات الاحتلال؟

في الحقيقة الاعتصام المفتوح ليس بالسهل، وقد عشنا في السجون لسنوات، ولكننا نشعر بأن الاعتصام هو أصعب من السجن وذلك لأسباب كثيرة، ومع ذلك فنحن عندما قررنا الاعتصام في مقر الصليب الأحمر كنا نعلم جيدا أن الأمر ليست نزهة وأنها نواجه قرار الاحتلال بصدر عارية ولكننا نستمد قوتنا أولا: من إيماننا و يقيننا بأن الله معنا ونستذكر قول الله تعالى: «الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم إيمانا وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل، فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء واتبعوا رضوان الله»، وكذلك قوله تعالى: «ولا تهنوا ولا تحزنوا وانتم الأعلون إن كنتم مؤمنين، إن يمسسكم قرح فقد مس القوم قرح مثله، وتلك الأيام ندوا لها بين الناس...». وثانيا: من إرادة شعبنا الفلسطيني الصابر المحتسب بإرادة الشعوب لا تقهر وشعبنا الفلسطيني كان وما زال وسيبقى بإذن الله يقدم التضحيات من أجل نصرة قضيتيه العادلة. وما نحن إلا جزء من هذا الشعب العظيم، نقدم جزءا يسيرا مما قدمه الشهداء والأسرى والجرحى، وثالثا: لعادلة قضيتنا فهي من أعدل قضايا الأرض فهي قضية كل المسلمين في كل بقاع الأرض. ورابعا: بعمقنا العربي والإسلامي وبذلك فإننا نعمل على شعوبنا العربية والإسلامية والتي تعيش الآن في مرحلة مخاض ينبت بفجر جديد يعيد لهذه الأمة هيبته وكرامته.

وخاتما أقول كلمة شيخنا الشهيد الشيخ أحمد ياسين: «لن يبقى القوي قويا ولن يبقى الضعيف ضعيفا».

لماذا يصرون على تعطيل "التشريعي"؟

تجاوز «التشريعي».. انقلاب دستوري وعبث في النظام السياسي الفلسطيني

التشريعي، والاكتفاء بمنحها الثقة من رئيس السلطة بعيدا عن مصادقة السلطة التشريعية حسب القانون الأساسي الفلسطيني. "البرلمان" استطلعت رأي مجموعة من نواب المجلس التشريعي، وأعدت التقرير التالي.

يحاول البعض القفز عن دور المجلس التشريعي، بل وإدانة استهدافه وتعطيله في الضفة الغربية، وها هنا تبدو محاولات تهميش "التشريعي" اوضح ما تكون في إطار رغبة البعض في عدم عرض الحكومة المرتقبة وفق اتفاق المصالحة على المجلس



النائب سلامة: مصرون على صلاحيات التشريعي دستوريا.. ولن تكون هناك حكومة دون ثقة التشريعي



النائب رداد: البعض يسعى لعرقلة عمل المجلس.. وتميرير الحكومة بعيدا عن التشريعي أمر مستهجن



النائب أبو جحيشة: ما يخطط له انقلاب دستوري.. والجميع سيفاجأ بموقفنا حال تم تجاوز التشريعي



النائب عبد الجواد: غير مسموح بالتلاعب بالقانون الأساسي.. ولا شرعية لحكومة لم تحظ بثقة التشريعي

لا للقفز عن التشريعي

من جهته أكد النائب د. سالم سلامة أن صلاحيات المجلس التشريعي وأعماله المعروفة من إقرار الموازنة وإعطاء الثقة للوزراء ومراقبة عمل الوزارة وسن القوانين لا يستطيع أن ينتقص منها أحد، فلا بد أن يعود المجلس التشريعي إلى تفعيل هذه الأعمال وأن يمنح الثقة للحكومة ويراقبها في كل ما تقوم به، موضحا أن الحكومة المقبلة هي حكومة تكنوقراط وحكومة توافق لمدة عام وسيكون عملها عملا شاقا وخاصة في الظروف التي يعيشها شعبنا. ولفت إلى أن المجلس التشريعي لم يتخلى عن عمله يوماً ما، وحتى في أيام الانقسام كان المجلس التشريعي يقوم بعمله ونحن لم نتأخر أو نتوقف كما يزعم البعض كما قال. وتابع: «نحن مصرون على أن لا يقفز أحد عن دور المجلس التشريعي، المجلس التشريعي هو أعلى مؤسسة في هذا الوطن ويجب أن يحفظ دورها، وإذا كان أعلى مؤسسة في هذا الوطن سوف يقفز عنها فمن باب أولى أن يقفز عن بقية المؤسسات وهي الوزراء ورئاسة الوزراء والرئاسة، نحن نعلم علم اليقين أن هناك بعض مما لا يعجبهم هذا الوفاق وهذا الصلح ويريدون أن يقفزوا عن المجلس التشريعي ويريدون أن تكون هذه الحكومة ليس للمجلس التشريعي عليها بصمة ولا يعطيها الثقة، وهذا له مضر كثيرة: أولاً إلغاء الدستور وتعطيل أعلى مؤسسة في الوطن وإعطاء شرعية للحكومات السابقة غير الشرعية مثل حكومة سلام فياض، ونحن نصر على أن يبقى المجلس التشريعي بكل فعالياته وآلياته يقوم بعمله ولا تكون هناك وزارة دون أن تأخذ ثقة من المجلس التشريعي.

ويتضمن تشديدا على الالتزام بدور المجلس، محذرا في الوقت نفسه من أن الجميع سيفاجأ بموقف النواب إذا تم تمرير الحكومة بدون عرضها على التشريعي.

تعطيل مستهجن

أما النائب رياض رداد فأعرب عن أمله في تحقق آمال الشعب الفلسطيني في المصالحة عملا وفعلا على أرض الواقع حتى يشعر المواطن الفلسطيني بكامل الأمان والطمأنينة والحرية ويمارس كل فرد دوره المنوط به، مؤكدا أن هناك من يسعى لوضع العراقيل أمام عودة المجلس التشريعي لممارسة عمله بشكل طبيعي والقفز عن دوره في المصادقة على حكومة التوافق الوطني وإعطائها الثقة والرسمية لممارسة عملها. وأضاف أن عمل التشريعي بعد تشكيل الحكومة ومنحها الثقة من الرئيس يعطي إشارات حول النية في تهميش دور المجلس، مؤكدا أن الأصل أن يكون المجلس التشريعي مفعلا ويمارس دوره الطبيعي قبل ميلاد الحكومة، موضحا أن أي حكومة متفق عليها من قبل الرئيس وليس من قبل المجلس التشريعي يعطي دلالة على طي صفحة التشريعي في هذه المرحلة رغم ما يقال عن عرضها عليه فيما بعد. وتابع: «أن يتم التعطيل للتشريعي من الاحتلال فهذا أمر واضح ومفهوم، أما أن يتم التعطيل من قبلنا كفلسطينيين فهذا غريب ومستهجن، ولا يقبله أي مواطن أو عاقل عربي أو حر من أحرار العالم، لذلك لابد أن يمارس المجلس التشريعي دوره لنثبت للعالم أننا نريد تكريس الشرعية الأساسية للشعب الفلسطيني.

صحيح وأن تتأسس على مجلس تشريعي سليم فاعل ومن ثم ستكون الأوضاع أفضل.

انقلاب دستوري

من جهته حذر النائب محمد أبو جحيشة من تهميش المجلس التشريعي، وتجاوزه في عملية عرض الحكومة الجديدة عليه والاكتفاء بأداء القسم أمام رئيس السلطة، مشددا على أن ذلك يعد انقلابا على المجلس التشريعي ومخالفة للقانون الأساسي الفلسطيني وتجريء مستقبلي على المجلس التشريعي وانتهاك لقوانينه لأن المجلس التشريعي هو مظلة الشرعيات الفلسطينية وهو الشرعية الوحيدة التي بقيت حتى الآن. وتابع: «هناك أطراف غير معنية بأن يعود للمجلس التشريعي إلى ممارسة دوره، ومع الأسف توافقنا نحن في القاهرة بشأن عرض الحكومة على المجلس التشريعي من الناحية الشكلية، لذلك تجاوز هذه الخطوة يعد انقلابا على القانون الأساسي وجراة على إغلاق المجلس التشريعي وعدم انعقاده رغم النداءات المتكررة لإعادة فتحه وأخذ دوره، وهو إمعان في خطوات تصفية يقصد منها الالتفاف على دور المجلس التشريعي».

وأعرب أبو جحيشة عن استيائه من محاولات القفز عن دور المجلس التشريعي، مناشدا الإخوة المتحاورين أن يترجعوا عما اتفقوا عليه بشأن الحكومة الجديدة، مشددا على عدم قبول تحول المجلس التشريعي إلى مجلس شكلي في ظل تعطيل القانون الأساسي، كاشفا أن كتاباً تم إصداره باسم المجلس التشريعي وسيصل إلى الإخوة المتحاورين،

حذر من التلاعب

النائب د. ناصر عبد الجواد أكد أن المجلس التشريعي حسب القانون الأساسي الفلسطيني ينبغي أن يكون له الدور الأكبر في تشكيل الحكومة المنصوص عليها في اتفاق المصالحة وإعطائها الثقة والمراقبة والمحاسبة على أداها، لأن المجلس التشريعي حسب القانون الأساسي هو المرجعية الأساسية للحكومة، وبالتالي فإن أي حكومة تأتي قبل أن تمارس أي عمل لابد لها من أن تنال ثقة المجلس التشريعي وبعد ذلك تبدأ بالعمل، ثم يبدأ عمل المجلس التشريعي من رقابة ومحاسبة. وتابع قائلا: «إننا كنواب المطلوب منا أن نسير وفق القانون الأساسي، وينبغي لنا ولكل مخلص أن لا يسمح لأحد بالتلاعب بالقانون الأساسي لأن التلاعب به سوف يفتح المجال في المستقبل أمام عدة أطراف للقفز عنه وتجاوزه وستكون هذه المرة سابقة أولى وسيتبعها الكثير من الخروقات، وأي طرف سيكون لديه ذريعة بأن القانون الأساسي تم خرقه أثناء التوافق الوطني، وبالتالي فإننا نشدد على تفعيل القانون الأساسي وأن يفعل التشريعي وفق هذا القانون ولا أن يسمح لأحد بتجاوز دور المجلس التشريعي».

ولفت عبد الجواد إلى أن قيام المجلس بدوره المنوط به يشكل فرصة حقيقية لإعادة التشريعي لممارسة مهامه والرقابة على الحكومة وسن التشريعات وإقرار الموازنة حتى نصبح مسيرة الوطن والسلطة وبنينا عليه المستقبل، مشيرا إلى أن الانتخابات القادمة ينبغي أن تبنى على أساس

أزمة نقص الدواء في مستشفيات القطاع.. الفاعل ضمير مكشوف تقديره «رام الله»

إلى متى يبقى مصير الناس عرضة للابتزاز السياسي؟

المؤسسات الخيرية التي ترسل الدواء بما يجري في العالم العربي من ثورات، وعدم قدرة الحكومة في غزة على توفير كافة الأدوية المطلوبة حيث يحتاج قطاع غزة ٢.٦ مليون دولار بشكل شهري، وهذا مبلغ كبير على الحكومة في غزة التي باستطاعة أن توفر وبشكل متدرج رواتب الموظفين في ظل عدم وجود موارد مالية للحكومة في غزة تغطي باقي النفقات والمستلزمات. ولفت شهاب إلى استهداف مخازن الأدوية وسيارات الإسعاف من قبل الاحتلال، فقبل عدة شهور استهدفت طائرات الاحتلال أكبر مخزن للأدوية في شمال القطاع وشكل هذا خسارة هائلة لوزارة الصحة من مخزون الأدوية، إضافة إلى إعاقة توريد الأدوية للشركات الخاصة.

مطلوب تدخل عباس

وشدد شهاب على ضرورة صدور قرار وطني مسئول من قبل الرئيس عباس بفتح مخازن الأدوية في رام الله وإرسال حصص قطاع غزة فورا وبدون تأخير، فهذا هو الحل الإغاثي السريع، مناشدا كافة الجمعيات والمؤسسات الدولية والجهات الداعمة إلى تحمل مسئولياتها وضرورة إرسال الأدوية إلى غزة وخصوصا النواقص فقط التي تحتاجها غزة قبل أن تحل الكارثة.

ولأسف الشديد المسئول عنها هم المسئولين في وزارة الصحة في رام الله، مضيفا أنه في هذا العام ظهرت مشكلة في الضفة بسبب نقص الأموال وعدم دفعها إلى شركات التوريد، هذا لا يعفي وزارة الصحة في رام الله من المسئولية لأنها لو قامت بتوريد الأدوية الخاصة بغزة في السنوات السابقة لتواجد لدينا مخزون استراتيجي الآن يغطي النقص الموجود حالياً حتى يتم حل المشكلة من ناحية إعطاء الموردين المبالغ المطلوبة لهم.

وطالب النجار بإبلاغ الجهات الدولية المانحة للسلطة بأن الأدوية لا تصل إلى غزة، وبالتالي لا بد أن يكون توريد الدواء مباشرة من شركات الأدوية إلى غزة وليس تخزينها في الضفة ومن ثم إرسال ما يروق للمسئولين هناك إلى غزة حسب أمر جتهم الخاصة.

"رام الله".. المسئولة

بدوره أكد د. محمد شهاب أن هذه الأزمة التي تصاعدت خلال الأشهر الأخيرة يتحمل مسئوليتها من أمر بوقف إرسال حصص غزة في الأدوية والمستلزمات الطبية من رام الله، موضحا أنه قبل هذه الأزمة كانت وزارة الصحة تغطي حاجة القطاع مما يأتي من دعم خارجي عبر القوافل والوفود القادمة إلى قطاع غزة، وهذا الدعم توقف بشكل شبه كلي بسبب انشغال

ظلم بين

النائب د. خميس النجار أكد أن أزمة الدواء بدأت من سنين وليست وليدة اليوم، وهي أزمة لم تحل على أساسها الصحيح فقد كانت المساعدات والمعونات والهبات التي تأتي إلى قطاع غزة تغطي النواقص، وكانت كل عام تتم مناقصات تخص كافة المحافظات سواء في الضفة أو القطاع على أساس أن هذه الأدوية تصل إلى المخازن في كل من الضفة وغزة، موضحا أنه عندما أصبحت المسئولية في الضفة وتمويل الشركات الموردة لا تعطي أي مقابل لتوريد الدواء لغزة كانت كافة الأدوية تخزن في مخازن وزارة الصحة في رام الله ويعطى لغزة نصيب قليل منها بحيث لم تزد نسبة الأدوية الواردة في خلال السنوات الثلاث السابقة عن ٥٠٪ بل وصلت إلى ٤٠٪، ومن ناحية المستلزمات الطبية كان أعلى رقم هو ٢٢٪ والرقم الأقل وصل إلى ٨٪ من كافة احتياجات قطاع غزة التي يفترض أن تصل من الضفة بشكل كامل.

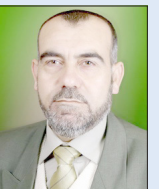
ابتزاز سياسي

وشدد على أن المشكلة تكمن في التحكم في الأدوية على أساس سياسي، وعدم الأخذ بالاعتبار الحالة الإنسانية، فقطع العلاج عن المرضى جريمة بشعة،

النائب النجار: صحة "رام الله" سبب الأزمة.. وحرمان المرضى جريمة بشعة.. ولا يجوز التحكم في الأدوية على أساس سياسي



النائب شهاب: الرئيس عباس مطالب بفتح مخازن الأدوية في رام الله فورا.. وعلى المؤسسات الدولية تحمل مسئولياتها



لا زالت أزمة نقص الدواء الحادة في مستشفيات قطاع غزة تلقي بظلالها السلبية على مجمل الوضع الصحي في طول وعرض القطاع. ورغم التحذيرات من اقتراب وقوع الكارثة التي لا تحمد عقبائها إلا أن التفاعل مع القضية لا زال دون المستوى المطلوب. "البرلمان" فتحت ملف نقص الأدوية في القطاع، والمسئول عنه، وسبل حل المشكلة ومواجهة تداعياتها، عبر وجهة نظر برلمانية، وأعدت التقرير التالي.



توزعت ما بين الرقابة والزيارات التفقدية والتلاحم مع معاناة الناس وتحش

العمل البرلماني.. فعاليات الداخل

لا تزال مهمة نواب المجلس التشريعي تتوقد جهدا وعلا وعطاء.

فعاليات نواب التشريعي ازدادت تدفقا وامتدت إلى خارج حدود الوطن إلى حيث الجزائر والسنغال، في وقت تحتاج فيه



والمسؤولين في الحكومة الفلسطينية وقيادة حماس و لضيف من الوجهاء والمواطنين . وأكد هنية أن مسجد أبو بكر الصديق هو فضل من الله ومنة وهو شامخا على أراضي محررة نتساريم. مشيرا إلى أننا بجهود الحكومة والمخلصين من أبناء الشعب استطعنا تحويل المحررات إلى أراض خضراء ومزارع لخدمة للمواطن الفلسطيني .

ييزورون النائب د.أبو حلبية لتهنئته بالشفاء كما نظم نواب الكتلة بمحافظة غزة زيارة للنائب د. أحمد أبو حلبية وذلك بعد نجاح عملية علاجية بالخارج وعودته سالما لأرض الوطن. وضم وفد نواب محافظة غزة كلاً من النائب محمد فرج الغول والنائب جمال نصار والنائب م.جمال سكيك .

واطمأن الوفد على صحة النائب أبو حلبية، متمنين أن يتم الله عليه الشفاء الكامل ودوام الصحة والعافية.

من جانبه عبر النائب د. أبو حلبية عن شكره العميق لإخوانه نواب محافظة غزة على هذه الزيارة الطبية.

النائب نصار يشارك في حفل ختام دوري كرة القدم بمنطقة جنوب غزة

إلى ذلك، شارك النائب عن محافظة غزة جمال نصار في حفل ختام دوري لكرة القدم بعنوان «نصرت بالشباب» الذي نظّمته اللجنة الرياضية التابعة لحركة «حماس» بمنطقة جنوب الصبرة، وذلك استعداداً لإطلاق المخيمات الصيفية التابعة للحركة وسط حضور جماهيري غفير.

وأعرب نصار عن سعادته الغامرة بما تقدمه الحركة للشباب بمثل هذه النشاطات الرياضية التي تخرج جيلا من الرياضيين. مؤكداً على وقوف كتلة التغيير والإصلاح إلى جانب كافة الأنشطة التي تعمل على دعم الشباب وتنمية مواهبهم.

وفي الختام وزع النائب نصار جوائز وهدايا على الفرق الفائزة بالبطولة.

النائب أبو مسامح يستقبل وفدا من لجنة هيئة الحدود

بدوره، استقبل النائب عن محافظة رفح سيد أبو مسامح بمحافظة رفح وفدا من لجنة هيئة الحدود برئاسة الرائد رأفت سلامة وذلك في مكتب نواب المحافظة.

وناقش النائب أبو مسامح مع الوفد بعض القضايا المتعلقة بالحدود الفلسطينية المصرية. وقضايا المواطنين العاملين في الأنفاق على الحدود

والعاملين فيهم على ضبط سير الامتحانات بأعلى المستوى. معبرين عن إعجابهم بحسن إدارة اللجان. ووجه النواب شكرهم إلى طاقم الأجهزة الأمنية التي تساهم في حفظ سير الامتحانات وحمايتها. كما تفقد نواب محافظة شمال قطاع غزة سير امتحانات الثانوية العامة في مدارس المحافظة في أول أيامها.

وضم الوفد كلاً من النائب د. يوسف الشرافي ود. عاطف عدوان ود. محمد شهاب. من جهته أكد النواب أن طلاب الثانوية العامة يقدمون امتحاناتهم في ظل أجواء آمنة وهادئة، مشيدين بانتظام سير الامتحانات وتهيئة الشرطة الفلسطينية الأجواء الملائمة للطلبة.

وأشاروا إلى أن نواب المجلس التشريعي يقفون إلى جانب طلبة الثانوية العامة وسيقدمون لهم كل ما يخدم مسيرتهم التعليمية.

نواب غزة يزورون أسرة فقيرة

في سياق مواز، نظم نواب كتلة التغيير والإصلاح بمحافظة غزة زيارة لأسرة فقيرة ضمن برنامج زيارات يقوم بها نواب المحافظة ويستهدف الأسر الفقيرة والمحتاجة.

وضم وفد النواب كلاً من النائب جمال نصار والنائب م. جمال سكيك.

وأشار النائب نصار إلى أن نواب الكتلة يقومون وبشكل يومي بمساعدة الأسر المحتاجة والفقيرة ويشاركونهم همومهم ومصاعب الحياة بسبب هذا الحصار، مؤكداً على أن الحصار في مراحل الأخيرة قبل ميلاد فجر الحرية.

بدوره قال النائب سكيك أننا سنكون دائماً بجانب أبناء شعبنا، مضيفاً أن ما نقدمه اليوم هو جزء يسير من حق أبناء شعبنا علينا.

وقدم الوفد مساعدة مالية وعينية للأسرة سائلين المولى عز وجل أن تكون هذه المساعدة عوناً له .

وفي نهاية الزيارة شكر المواطن وعائلته النواب على هذه اللفتة الكريمة.

ويشاركون في افتتاح مسجد أبو بكر الصديق

كما شارك نواب غزة مع رئيس الوزراء إسماعيل هنية في افتتاح مسجد أبو بكر الصديق بمنتجع النور الكائن في محررة نتساريم.

وحضر الافتتاح كلاً من النائب د. أحمد بحر والنائب م.جمال سكيك و النائب جمال نصار والنائب د.أحمد أبو حلبية و النائب فرج الغول و النائب فتححي حماد وزير وعدد من القادة

الصهاينة ما كان لهم أن يتجرؤوا على فعلتهم واعتداءاتهم المتكررة إلا بوجود ضوء أخضر وحماية من قبل حكومة جيش الاحتلال الذي يؤمن له الحماية ويرافقهم أيضاً أثناء تنفيذ الاعتداء». وطالب النواب السلطة الفلسطينية وأجهزتها الأمنية بممارسة دورها الرئيس والأساسي في حماية المواطنين وممتلكاتهم وخاصة المساجد والأماكن المقدسة التي تتعرض للاستهداف بشكل مستمر ومتكرر.

نواب كتلة التغيير والإصلاح يتفقدون سير امتحانات الثانوية العامة بمحافظة القطاع

من جهة أخرى، تفقد نواب كتلة التغيير والإصلاح في المجلس التشريعي سير امتحانات الثانوية العامة بمحافظة قطاع غزة في يومها الأول وشملت زيارتهم عدة لجان على مستوى المحافظات.

فقد تفقد نواب محافظة غزة مع رئيس الوزراء الفلسطيني النائب إسماعيل هنية سير امتحانات الثانوية العامة في عدة مدارس بمدينة غزة، وضم وفد نواب غزة كلاً من النائب جمال نصار والنائب محمد فرج الغول والنائب م.جمال سكيك بمشاركة وزير التربية والتعليم أسامة المزيني وعدد من المسؤولين.

والتقى نواب غزة عدداً من الطلبة خلال جلوسهم على مقاعد الامتحان للاطمئنان عليهم والتأكد من سير عملية الامتحانات بشكل سليم وميسر لهم.

كما تفقد نواب محافظة خان يونس لجان امتحانات الثانوية العامة للإطلاع والاطمئنان على سير عملية الامتحانات. وضم الوفد النواب النائب د. يونس الأسطل والنائب د. صلاح البردويل والنائب د. خميس النجار والنائب يحيى موسى.

وأكد النواب خلال الجولة أن وضع الامتحانات بالمحافظة يسير بانضباط وهدوء كامل. شاكرين الجهود المتكاملة بين وزارة التربية والتعليم والداخلية لحماية عملية سير الامتحانات وتوفير الراحة الكاملة للطلبة.



نواب غزة مع رئيس الوزراء إسماعيل هنية لدى تفقدهم سير لجان امتحانات الثانوية العامة

كما تفقد وفد من نواب المحافظة الوسطى سير امتحانات الثانوية العامة بمدارس المحافظة الوسطى. وضم الوفد النائب د. سالم سلامة والنائب د. عبد الرحمن الجمل.

وأشاد النواب بجهود وزارة التربية والتعليم

رئيس المجلس التشريعي يتسلم التقرير السنوي للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان

فقد تسلم د. عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي التقرير السنوي للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان. جاء ذلك خلال زيارة قام بها وفد من الهيئة بزيارة مكتب النواب الإسلاميين برام الله وسلم وفد الهيئة المستقلة برئاسة د. ممدوح العكر المفوض العام للهيئة المستقلة رئيس المجلس التشريعي د. عزيز دويك بحضور عدد من النواب التقرير السنوي السادس عشر حول وضع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية.

وأوضح وفد الهيئة ماهية التقرير السنوي الذي تصدره الهيئة وما تناوله التقرير من تجاوزات بحق المواطنين في الأراضي الفلسطينية في الضفة وغزة على حد سواء.

وتطرق الوفد وأعضاء المجلس التشريعي في نقاشهم للعديد من القضايا والمواضيع التي تتعلق بحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية ودور الهيئة في الرقابة والمتابعة، وكان أبرز ما تناوله المجتمعون عرض المدنيين على القضاء العسكري والفصل من الوظيفة العمومية والمسح الأمني وقضية المعتقلين السياسيين.

بدوره رحب د. دويك والنواب بوفد الهيئة، وأثنوا على الجهود التي تقوم بها وشكروا للوفد حسن متابعة ورصد الأحداث ومواكبتها لها وحرصها على حقوق المواطنين، مؤكداً أنهم مع أية نشاطات وأعمال تحافظ على كرامة المواطن وتحفظ له حقوقه كافة.

وشارك في اللقاء إلى جانب د. دويك، النواب: د. أيمن دراغمة، د. ناصر عبد الجواد، فضل حمدان، عبد الجابر فقهاء، والنائب المبعد عن القدس محمد أبو طير. وعن الهيئة المستقلة د. ممدوح العكر، د. رندة ناصر، د. أحمد حرب وعدد آخر من الموظفين والحقوقيين في الهيئة.

نواب رام الله يزورون مسجد قرية المغير الذي أحرقه المستوطنون الصهاينة

إلى ذلك، زار النواب الإسلاميون في رام الله



قرية المغير شمال رام الله ومسجدها الذي أحرقه المغتصبون الصهاينة وتضامنوا مع أهلها واطلعوا على الأضرار التي لحقت بالمسجد جراء ذلك الاعتداء الأثم.

وقال النواب تعقيباً على ذلك: «إن المستوطنين

سلاحهم مع جولات الخارج

هذه المخططات والسياسات الصهيونية التي تتربص بها دوائر التنصيف والاستهداف .
ماني داخل وخارج فلسطين خلال الأيام الماضية في إطار هذا التقرير .

وطبيعة العمل فيها.

وأشاد أبو مسامح بوفد لجنة هيئة الحدود الفاعل في إدارة الحدود وضبط منطقة الأنفاق. موضحا بأنهم على ثغر من ثغور الوطن يحمونه بسواعدهم وعطائهم.

بدورة أكد الرائد سلامة على حرص اللجنة على إدارة قضايا الأنفاق بكل شفافية وأمانة.

النائب الحية يلتقي برئيس ونواب كتلة التغيير البرلمانية الجزائرية

من جهة أخرى، التقى رئيس كتلة التغيير والإصلاح في المجلس التشريعي د. خليل الحية برئيس كتلة التغيير البرلمانية الجزائرية عبد العزيز منصور وعدد من النواب. وذلك على هامش زيارته للجزائر للمشاركة في الملتقى الدولي السنوي للشيخ محفوظ نحناح.

وأطلع النائب الحية النائب منصور على آخر المستجدات على الساحة الفلسطينية وما تشهده من حراك تجاه المصالحة الفلسطينية. مؤكدا على تمسك حركة حماس بالمصالحة وما تم الاتفاق عليه في القاهرة مؤخرا. مضيفا بأن حماس ستبذل جهودها من أجل تنفيذ الاتفاق.

كما وضع الحية الوفد البرلماني في صورة معاناة الشعب الفلسطيني المتواصلة وخاصة استمرار الحصار الظالم المفروض على قطاع غزة منذ سنوات وآثاره على الحالة الاقتصادية والصحية على سكانه. بالإضافة لعدم تنفيذ إعادة إعمار قطاع غزة بعد الحرب الإسرائيلية نهاية عام ٢٠٠٩.

واستعرض الحية ما تتعرض له مدينة القدس من عملية تهويد كبيرة، بالإضافة لإبعاد المئات من أهلها خارجها. مشيرا إلى قضية إبعاد نواب القدس ووزرها السابق واعتصامهم في مقر الصليب الأحمر الذي مر عليه عاما كاملا.

وفي سياق منفصل، زار النائب الحية صحيفة الخبر الجزائرية وأجرى مقابلة صحفية معها.

النائب المصري يشارك في الملتقى الدولي للشيخ نحناح

كما شارك النائب مشير المصري في الملتقى الدولي السنوي الثامن للشيخ محفوظ نحناح الذي يناقش مستقبل التحولات العربية، والتي تنظمه حركة مجتمع السلم الجزائرية بمناسبة انطلاقها العشرون بورقة عمل بعنوان متطلبات تحرير فلسطين في ظل التحولات العربية.

وأكد النائب المصري أن دعم المقاومة بشكل خيارا استراتيجيا ومرتكزا أساسيا لمتطلبات التحرير لفلسطين. بالإضافة لضرورة تعزيز مقومات صمود وثبات الشعب الفلسطيني وتعزيز عروبة وإسلامية القضية الفلسطينية باعتبارها قضية لا تخص فقط الشعب الفلسطيني بل هي قضية المسلمين جميعا وقضيتهم المركزية.

وشدد المصري على أن خيار الجهاد والمقاومة سيبقي الخيار الثابت إلى أن يتم تحرير كامل الأرض والتراب من دنس اليهود. مؤكداً مشاريع التسوية والمفاوضات مشاريع قد سقطت شعبيا وتزعزعت أركانها الهشة بعد التحولات التي جرت في المنطقة العربية وسقوط بعض رموز التطبيع

مع الاحتلال.

ويلتقي برئيس حركة مجتمع السلم الجزائرية

كما التقى النائب المصري برئيس حركة مجتمع السلم الجزائرية «حمس» الشيخ أبو جرة سلطاني خلال زيارته للجزائر.

وناقش المصري خلال اللقاء آخر التطورات الجارية في الساحة الفلسطينية والمنطقة العربية. وخاصة فيما يتعلق باستمرار الحصار الظالم على قطاع غزة وأزمة الدواء التي تعيشها مستشفيات القطاع .

كما واستعرض آخر المستجدات على صعيد المصالحة الفلسطينية. مشدداً في الوقت ذاته على موقف حركة حماس الثابت الدافع بعجلة المصالحة قدما.

وفي نهاية اللقاء عبر المصري عن شكره الكبير للدور الجزائري الداعم للقضية الفلسطينية. مطالبا بمزيد من الدعم والوقوف بجانب الشعب الفلسطيني في قطاع غزة.

ويشارك في مهرجان لنصرة القضية الفلسطينية شرق الجزائر

كما شارك النائب المصري في مهرجان حاشد لدعم القضية الفلسطينية بولاية جيجل شرق الجزائر. مؤكدا على الارتباط الوثيق والعميق ما بين الشعبين الفلسطيني والجزائري. موضحا بأن جزائر الثورة دوما تشكل محضنا للثوار.

وأضاف: «الجزائر التي أرسلت بطلائعها منذ الأربعينات إلى فلسطين لمقارعة اليهود وما زالت تشكل الحاضنة والداعمة للقضية الفلسطينية والتي تحظى بالاجتماع لدي قطاعات الشعب الجزائري المختلفة».

وأكد المصري أن الحصار الصهيوني المفروض على قطاع غزة سينكر وستبقى إرادة شعبنا والمقاومة شامخة لا تعرف التراجع والتقهقر، مشدداً في الوقت نفسه على أن قطاع غزة على أهبة الاستعداد لاستقبال أسطول الحرية ٢.

النائب أبو راس يلتقي السفير الجزائري بالسنگال

بدوره، التقى النائب د. مروان أبو راس بسفير الجزائر في السنغال عبد الرحمن بن قراح خلال زيارته للسنغال للمشاركة بمؤتمر علماء الأمة.

وبحث النائب مع السفير آخر التطورات على الساحة الفلسطينية والمصالحة الفلسطينية وسبل نجاح تطبيق



النائب المصري يلقي كلمة أمام الملتقى الدولي الثامن للشيخ محفوظ نحناح في الجزائر

اتفاق القاهرة. كما ناقش معه تداعيات الحصار الصهيوني المتواصل على قطاع غزة منذ خمس سنوات وآثاره على المواطنين والحالة الاقتصادية والصحية. بالإضافة لاستمرار لإغلاق المعابر. من جانبه قدم السفير باسم الحكومة والشعب الجزائري التعازي بوفاة الشيخ محمد شمع. متمنا أن يتغمده بوسع رحمته وأن يلهم أهله الصبر والسلوان.



(هزيمة جالوت وانتصار طالوت) في فلسطين كان بالشحيع من المال، والقليل من الرجال المتسلحين بالدين

النائب / د. يونس الأسطل

(وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا قَالُوا أَنَّى يَكُونُ لَهُ الْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَجْيَرُ بِالْمُلْكِ مِنْهُ وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِنَ الْمَالِ قَالَ إِنَّ اللَّهَ ابْتَلَاكُمْ بِنَهَرٍ فَمَنْ شَرِبَ فَهُوَ عَدُوٌّ لِي إِلَّا مَنِ امْتَحَنَهُ وَلَا يَسْطَىٰ مَنْ شَاءَ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ) (البقرة: ٢٤٧)

إن السبب الظاهر لتأجيل الإعلان عن ميلاد حكومة جديدة، وفقا لاتفاق المصالحة في القاهرة، هو أن أبا مازن متمسك بسلام فياض مرشحا أول وثانيا وثالثا لرئاسة الحكومة، فهو البديل الأول والأخير عند حضرته، وهذا يذكرنا بشعاره: أن خياره هو المفاوضات مع الاحتلال، ولا بديل عن المفاوضات إلا المفاوضات، فالحياة كلها مفاوضات، ولو لم نل من العدو إلا المزيد من الضغط والتنازلات، وكان الهدف منها هو البقاء على قيد الحياة، وعدم الوصول إلى نعي السلطة، والسقوط الذريع لنهج المساومة.

وهنا نتساءل عن السر في التشبث بفريد عصره، ووحيد دهره، وكأنه قد ندر أن يعود الزمان بمثله، وقد عَقَبَتِ النساء أن تلد من يدانيه، فضلا عن أن يضاهيه؟!

يقولون في الإجابة على هذا السؤال: إنه الوجه المفضل، بل المقبول عند الدول المانحة، فقد رضي عنه اليهود والنصارى، ولئن لم يكن على رأس ما يسمى بحكومة الكفاهات فلسوف يستمر الحصار، وبتكرس الجوع، وتصبح خطوة المصالحة قفزة في الهواء، أو صعودا على الشجرة من جديد.

إنه من المعلوم أن أموال الدول المانحة لا تفي بشطر الموازنة، بل لا أكون مبالغا إذا قلت: إن الشعب الفلسطيني لا يفيد منها شيئا، فهي رواتب الأجهزة الأمنية التي تُخَصِّي عليه أنفاسه تعاونا مع الاحتلال، لذلك فإن سلام فياض يعتمد على بذخه في الإنفاق على المديونية، وقد أقر بلسانه أن ديون الشعب في عهده الميمون قد بلغت ملياري دولار، وذلك بعد الحسم في القطاع في وسط عام ٢٠٠٧م، بعد أن بلغت (الخمسة بلدي) ذروتها في إزهاق الأرواح البريئة، وإحالة الحياة إلى جحيم لا يطاق، وقد انضاف ذلك القرض إلى نظيره قبل الحسم؛ ليصبح المجموع أربعة مليارات بهدف إغراقنا في المديونية، والوصول إلى اليوم الذي نجوع فيه لرغيف الخبز الجاف، فيجري تصفية القضية والثوابت في مقابل رقم الحياة، حتى إذا لم يُبقَ لدينا ما نقايض عليه؛ لم يكن لنا بُد من الرحيل عن الأرض، أو عن الحياة كلها. أما هذه الآية فتحدثنا عن تلك بني إسرائيل في الترحيب بقيادة طالوت عليه السلام، مع أن الله جل وعلا هو الذي بعثه ملكا عليهم بشهادة نبيهم عليه الصلاة والسلام، وبناء على طلبهم، وقد كانت حجتهم في رفضه أو لَفْظَه هو أنه ليس من نسل الممثل الشرعي والوحيد لبني إسرائيل، فقد جرت العادة أن تكون القيادة في سبط بعينه منهم، فلما لم يكن طالوت من ذلك السبط لم يكن جديرا بالقيادة، حتى لو كان اختياراً لله.

ويُضاف إلى ذلك سبب آخر، هو أنه رجلٌ مستور الحال، فلم يُؤْتَ سعةً من المال، فكيف يمكن أن يتدبر أمر المال أثناء القتال؟!. وماذا يصنع لو أصاب الجيش شيء من الظما والنصب والمخمصة؟!. ليس القادة الأثرياء الأغنياء أصحاب الدُّور أحق بالملك منه؟!

هل يختلف منطق بني إسرائيل هذا عن منطق السلطة ورئيسها في أن حماس ورجالها ليسوا عضواً في منظمة التحرير، وهي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، فكيف يكونون في الحكومة، فضلا عن أن يكون مرشحهم من الكفاهات الوطنية هو رئيسها؟!

ثم كيف يمكن لذلك الرئيس أن يتدبر الرواتب والأموال، ما دامت الدول المانحة لن تتعامل مع غير فياض، وما دام الاحتلال يهدد بحجب عائدات الجمارك والضرائب عن الحكومة الممرتقة ما لم يكن فياض ممتطيًا لِمَتْنِهَا، حاكماً بأمره فيها؟!. وهل تقبل البنوك العالمية، أو الأنظمة الإقليمية أو الأوروبية، أن تُقرَضَنا شيئاً، ما لم يكن القابض لها هو الرمز الذي لا يُبارى في الحكم والإدارة والسياسة؟!!

وهنا نتساءل عن النتيجة التي آل إليها بنو إسرائيل بقيادة طالوت؟.

إن القلة التي قَبِلَتْ قيادته قد تساقط أكثرها عند أول اختبار، عندما قال لهم: إن الله مبتليكم بنهر، فمن شرب منه فليس مني، ومن لم يطعمه فإنه مني؛ إلا من اغترف غرفة بيده، فشربوا منه إلا قليلا منهم، ثم إن أولئك القليل بعد اجتياز النهر نظروا في عددهم، فقالوا: لا طاقة لنا اليوم بجالوت وجنوده، فأنبرى القلة منهم ممن يوقنون بقاء الله، وأن العيش عيش الآخرة، وأن هذه الدنيا لا تساوي عند الله جناح بعوضة، فقالوا: «كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة باذن الله، والله مع الصابرين»، ثم تضرعوا إلى الله، واستغاثوا به، وسألوه الصبر والثبات والنصر، فهزموهم باذن الله، وتحررت فلسطين من دنس أولئك الجبارين.

فهل ضُر طالوت أنه لم يُؤْتَ سعةً من المال، ما دام قد أوتي بسطة في العلم والجسم؟!. وهل المال أغلى من الكرامة والعزة والحرية؟!. وإلى متى سيظل الذين بذلوا نعمة الله جحوداً يُحْلُون قومهم دار البوار بقبول الإملاءات في مقابل درهيمات؟!

ألم يكن الصحابة يوم بدر جيعاً، فأطعمهم الله، عُرَاةً فكساهم الله، خُفَاةً فحملهم الله؟!. ألم يُجْع الصحابة يوم الخندق حتى ربط أكثرهم حجراً على بطنه، بينما ربط رسول الله صلى الله عليه وسلم حجرين؟!

ألم يجوعوا يوم الحديبية، فابتلاهم الله بشيء من الصيد تناله أيديهم ورماحهم، لكنهم كانوا مُحَرَمِينَ لا يحل لهم الصيد، ففازوا في الاختبار، ولم يكونوا كأصحاب السبت أو لِبَاءِ النعمة لسلام فياض وزبائنه؛ إذ اعتدوا في السبت، واصطادوا السمك، فقيل لهم: كونوا قردة خاسئين.

ألم يأمر النبي عليه الصلاة والسلام يوم خيبر أن يُكْفُوا القُدْر، بعد أن نضج اللحم؛ لَمَّا علم أنها لحوم الحُمُر الأهلية؟!

ألم يقل لِلْبَكَاثِين يوم تبوك: لا أجد ما أحملكم عليه، فيكونا خَزَنًا أَلَّا يجدوا ما يتجهزون به لقتال الروم؟!

وفي المقابل ألم يُنْع على أهل بدر أن يأخذوا الفداء من الأسرى قبل أن يُنْخُوا في الأرض؟!. بل أليس قد أنزل بهم القرع يوم أُحُد لَمَّا صَار فيهم من يريد الدنيا؟!. والأسئلة تطول، غير أن ما يجب التأكيد عليه هو أن المال – على أهميته – في ذيل المقاصد الشرعية، وأنكم إن خفتم غيلةً فسوف يغنيكم الله من فضله، فابتغوا عند الله الرزق، واعبدوه، واشكروا له، فإنه الرزاق ذو القوة المتين.

ربنا افتح بيننا وبين فتح بالحق، وأنت خير الفاتحين

أما آن للأجندة الخاصة والضغوط الخارجية أن تتوقف؟

تأجيل لقاء مشعل - عباس.. مستقبل المصالحة على المحك!



آفاق آفاق

مؤمن بسيسو

منهجية خاطئة

تخضع إدارة الحوارات الثنائية بين حركتي: فتح وحماس إلى منهجية خاطئة تؤثر على مستقبلها العام ونتائجها الإجمالية. المصالحة اليوم في خطر داهم، والضغوط لإفشالها تتكاثر من كل حذب وصوب، ولا ندري هل ستفعل الإرادة الوطنية في مواجهة تدخلات الخارج، والإقلاع نحو فضاء التطبيق الأمين لاتفاق المصالحة، أم أن الأمور ستعود القهقري، وتنكفئ المسيرة برمتها إلى الوراء. المشكلة من صنع أيدينا، ونحن نتحمل مسئوليتها من الألف إلى الياء. يكمن الخلل في منهجيتنا الفصائلية في إدارة الحوارات البينية التي تعتمد تأجيل الملفات، وتسويق إنجاز القضايا، وإبقاء البنود والنصوص رهن الإجمال الفضفاض والعمومية المفرطة. لم تستوعب الفصائل درس اتفاق مكة عام ٢٠٠٧م، وما هي تجرّ اتفاق القاهرة على ذات الشاكلة والمنوال، والنتيجة اليوم -مع الفارق الموضوعي بين الاتفاقين- إلى تعثر وفشل إلا أن يشاء الله. في مكة، خلت بنود الاتفاق من التحديد الدقيق، واعتمدت نصوصا إجمالية فضفاضة لعلاج الملفات، وأجلت حسم بعض القضايا إلى وقت آخر، وكانت النتيجة تأجيل المصالحة ذاتها، وانقلاب الأوضاع رأسا على عقب.

ما الذي تغير في اتفاق القاهرة الأخير؟! المنهجية هي هي لم تتغير، وبنود ومحاور الاتفاق أقرب إلى الإجمال والعمومية من أي شيء آخر، وحسم العديد من القضايا تم تأجيله إلى ما بعد التوقيع على الاتفاق.

ألم يكن المتحاورون قادرين على إنجاز ملف الحكومة، برئاسة أعضائها، مثلا، وسواء، قبل توقيع اتفاق المصالحة، بدلا من امتحان الانتظار الذي أفسح المجال أمام تكالب الضغوط الدولية على «أبو مازن»، وهيا الأجواء للعبث في الشأن الفلسطيني. خصوصية الوضع الفلسطيني تحتمّ دوما بلورة تفاهات التوافق الوطني بعيدا عن الإعلام من جهة، وإنجازها بشكل دقيق، وحسم تفاصيل نقاطها ومحاورها المختلفة، من جهة أخرى.

اتفاق المصالحة الأخير جرى بعيدا عن الإعلام، وفاجأ الفلسطينيين كما فاجأ الاحتلال والأمريكان والعالم كله، لكنه عجز عن وضع الآليات الكفيلة بترجمة بنوده الإجمالية إلى برامج تفصيلية تنأى به عن رَهَق النقاش المضاف، وعناء المزيد من الحوار.

هل غاب عن بال قادة الفصائل أن الشيطان يكمن في التفاصيل، وأن حساسية القضايا والملفات الفلسطينية المطروحة تستلزم «إنجازها» ومن ثم «إغلاقها» بشكل محكم قبل الاحتفال بشأنها في الإطار البروتوكولي، كي لا تكون عرضة للتراجع أو «الفتح» من جديد؟! لا تفتأ الأيام تقذف في حجرنا الكثير من الدروس والعبر التي تناسس على تجاربنا ومعالجاتنا المختلفة. لكن المؤسف أن استدراك «إشكالياتها» لا يكون -كالعادة- إلا بئس!



النائب قراوي: فرض الأجندة الخاصة يفجر المصالحة.. ورهن التوافق الوطني بشخص ما أمر غير مقبول.. ونتخوف من مستقبل المصالحة

النائب شهاب: تأجيل اللقاء يؤثر على مستقبل المصالحة.. والمطلوب عدم نقل الخلاف إلى وسائل الإعلام وعدم الانصياع للضغوط الخارجية



القضية من إطارات الحوار الداخلية إلى وسائل الإعلام قد يعقد الموقف ويشحن النفوس ويؤجج الإشكاليات الداخلية، ما يستدعي الإبقاء على نهج التهذئة الإعلامي، وتعزيز الاتجاه نحو حل القضايا بروح التوافق بعيدا عن التشدد، وعدم الانصياع للضغوط والتهديدات الخارجية.

شأنه تفجير المصالحة التي لا زالت تحبو، ودفع الساحة الفلسطينية الداخلية نحو حالة من التآزيم والاستقطاب من جديد. واستهجن النائبان في حوارين منفصلين مع "البرلمان" رهن مسيرة المصالحة بشخص لموقع رئاسة الحكومة أيا كان، ، لافتين إلى أن قيام الرئيس عباس بنقل معالجة

أكد نائبان في المجلس التشريعي أن تأجيل لقاء مشعل - عباس يرخي بظلال سلبية على مسيرة المصالحة الوطنية، مشيرين إلى أن ذلك من شأنه توتير الأجواء والمواقف، وقد يؤدي إلى نتائج سلبية على ملفات الحوار الأخرى، كون الإصرار على فرض أجندة خاصة على طاولة الحوار من

على مرشح لرياسة الوزراء من شأنه أن يوتر الأجواء والمواقف، ويؤدي إلى نتائج سلبية على كافة الملفات الأخرى وتراجعات عن بنود قد تم الاتفاق عليها سابقا.

تخوف مشروع

وأعرب قراوي عن تخوفه من توقف مسيرة المصالحة إن تمسك طرف بخياره، لأن مسيرة المصالحة لم تنطلق بعد، ومازالت حبرا على ورق، مشيرا إلى أن أي خطوة حقيقية للتطبيق على أرض الواقع لم تطبق بعد.

وأضاف أن هناك جهات معنية بالحديث عن المفاوضات مع الاحتلال وإرجاء مسيرة المصالحة الداخلية، وأن هناك ضغوطا تمارس على مصر من خلال دفع الأموال والتحكم فيها مقابل أمور أخرى لفرض تعقيدات على سير الناس في معبر رفح». مشددا على أن ذلك كله يعطي إشارات غير ايجابية تجعلنا ننظر بتخوف إلى مستقبل المصالحة.

وأعرب قراوي عن أمله في تجاوز هذه العقبات والسير نحو الأفضل لتحقيق المصالحة، لما فيه خير شعبنا ومصلحة قضيتنا.

معالجة القضية من إطارات الحوار الداخلية إلى وسائل الإعلام قد يعقد الموقف ويؤزم الساحة الوطنية، ويشحن النفوس ويؤجج الإشكاليات الداخلية، داعيا إياه للإبقاء على نهج التهذئة الإعلامي، وتعزيز الاتجاه نحو حل القضايا بروح التوافق بعيدا عن التشدد، وعدم الانصياع للضغوط والتهديدات الخارجية التي تستهدف تفجير اتفاق المصالحة وزج الساحة الفلسطينية في أتون الفوضى والاضطراب من جديد.

لا للأجندة الخاصة

بدوره أكد النائب فتحي قراوي إلى وجود طرف يريد أن يفرض أجندته الخاصة على لقاء المصالحة رغم اتفاق الطرفين على أن تكون جميع القرارات توافقية، مشددا على أن إصرار طرف من الأطراف على فرض أجندته ورأيه الخاص على طاولة المفاوضات من شأنه أن يفجر المصالحة إن أصر ذلك الطرف على وجهة نظره في اختيار الوزراء أو رئيس الوزراء أو باقي ملفات المصالحة.

وأشار قراوي إلى أن تأجيل لقاء مشعل - عباس الثلاثاء الماضي الناجم عن إصرار عباس

ظلال سلبية

النائب د. محمد شهاب أشار إلى أن تأجيل اللقاء يرخي بظلال سلبية على شعبنا الفلسطيني الذي كان يترقب هذا اللقاء على أحر من الجمر والذي كان ينتظر أول ثمرة من ثمرات المصالحة وهي تشكيل الحكومة، داعيا إلى عقد اللقاء قريبا بهدف تجاوز الأزمة وإتمام المصالحة الوطنية. وأكد شهاب على أن المصالحة لا يمكن أن تتوقف على شخص يدعمه طرف دون الآخر، مبينا أن فياض كان مرفوضا من قبل قيادات كثيرة في حركة فتح وأن هناك إصرارا من حركة حماس لعدم ترشيح فياض، لا لرئاسة الحكومة ولا لعضويتها مهما كانت الظروف.

لا للضغوط الخارجية

وتابع: «يجب أن لا تنف عند هذه العقبة على الإطلاق، وأن لا نتماهى مع الشروط الأمريكية والضغوطات الأجنبية الهادفة إلى فرض شخص ما مهما كان، فلا بد أن يكون القرار الفلسطيني قرارا مستقلا كما كان عند توقيع المصالحة». ولفت شهاب إلى أن قيام الرئيس عباس بنقل



لجنة التربية والقضايا الاجتماعية بالتشريعي خلال ورشة عمل حول الأخطاء الطبية وعلاجها



نواب غزة لدى زيارتهم إحدى العائلات الفقيرة



النائب أبو راس لدى لقائه بعدد من العلماء على هامش إحدى المؤتمرات العلمية في السنغال